وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله اذا يرجع بنصف قيمة البناء الا اذا مر القاضي او الامين بغير امر القاضي لا يرجع بشيء وهو بمنزلة العلو والسفل اذا كان العلو لاحدهما والسفل لآخر فانهدم وبقي صاحب العلو والسفل بغير اذن صاحب السفل ان بناه بغير امر القاضي يكون متطوعا لا يرجع بشيء الا اذا كان الذي بقي موضع لبث هناك قاضي كذلك ههنا وان نقد صاحب السفل كان لصاحب العلو ان يأمره ببنائه بينى عليه العلو وذكر الناطفي رحمه الله حايطين بين رجلين انهدم وغاب احد الشريكين فبنى البناء الذي له قال ابو حنيفة لا يجبر فان بناه لا خذ ليس له ان يرجع على شريكه الا ان يرجع لهذا على شريكه بالبناء لان الشريكين ياخذان الحايط نصفين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا انهدم وبقي صاحب العلو والسفل حتى امتنع صاحب السفل من البناء كان لهذا ان يمنع صاحب السفل ان يسكن في سفله حتى يقضي صاحب العلو ما انفق قال السفل ويكون السفل في يده ومنزله الرهن قال وهذا يشبه هذا الحايط لان ارض الحايط يقسم والسفل يتهدم لا يقسم وعن الفقيه ابي جعفر رحمه الله حايط بين رجلين لهذا وهذا واحد منهما عليه حوله فسقط فبناه احدهما بامره بغير ان امره كان له ان يمنع صاحبه عن وضع الحوله عليه حتى يوطيه نصف قيمة الحايط مبنيا الحق الدار وان كان بناه بامره ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق جدار بين رجلين لهذا واحد منهما عليه حوله وليس للآخر حوله فاراد الذي لا حوله له ان يضع عليه حوله مثل حوله شريكه اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر البلخي ان كانت حوله الشريك قليلة للآخر ان يضع مثل حوله شريكه وان كانت حوله الشريك كثيرة ليس للآخر ان يضع وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله للآخر ان يضع مثل حوله ان كان الحايط يحتمل ذلك وشريكه مقر بان الحايط بينهما وذكر في كتاب الصلح اذا كان لهذا واحد منهما عليه جذوع وجذوع احدهما اكثر وللآخر ان يزيد في جذوعه ان كان الحايط يحتمله وقال الفقيه ابو جعفر البلخي رحمه الله جدار بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن الى الايسر او من الايسر الى

الايمن

الايسر ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا باس لان هذا يكون اقل ضررا بالحايط وان اراد ان يرفعه عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون ارفع عما كان فان امر الحايط يحتمل لا يحتمل راس الحايط وعن محمد رحمه الله اذا كان الحايط بين الشركة قدر قامة الرجل فاراد احد الشريكين ان يزيد في طوله ليس له ذلك الا ان شريكه جدار مشترك بين رجلين انهدم وظهر انه وطاقين مسلمين فاراد احدهما ان يرفع الحايط الذي في جانبه ويطبق بالطاق الذي هو من جانب شريكه ليس له ذلك قال الفقيه ابو جعفر البلخي رحمه الله ان كان اقرا قبل ظهور الطاقين هذا الحايط بينهما فكل الحايط يكون بينهما وليس لاحدهما ان يحدث فيه شيئا بغير امر الشريك فان كانا اقرا ان الكل حايط لمن يليه والحل لاحدهما ان يحدث فيه ما احب حايط بين رجلين جذوع احدهما عليه جذوع فاراد احدهما ان يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فمنعه الآخر لان الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله يقال لصاحب الجذوع ان شئت فحط عندما يمكن لشريكك من الحمل وان شئت فارفع حملك حتى يستووا الا ان صاحب الحمل ان كان وضع بغير ان الشريك فهو ظالم وان وضع باذنه فهو عارية والعارية غير لازمة وهو كما اذا بين رجلين جذوعهما سالكن وارادا الآخران يسكن فيها او الدار لا تسع سكناهما فانهما يتهايئان فيها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وعن ابي يوسف خلافه هذا قال ويقول ابو القاسم اخل رجلا وساطا قدر موضع سكنه غير ذاهبة واخذ اطرافا جذوعه على حائط المسجد مقابله فوضعه واراد ان يرفع من غير ان يبدل على بناء المسجد وضعه اهل السكة قال ابو القاسم ان كان هذا الجدار هو الدار التي بين المسجد والسكة فاهل المسجد شركاؤه في ذلك لانه مسترق لهم وان لم يكن كذلك فلا حق لاهل السكة جدار بين رجلين لاحدهما عليه حوله ليس للآخر عليه شيء فاراد الذي لا حوله له ان يضع عليه حوله فاشهد على صاحب الحوله قبل ان يرفعه حتى سقط فاراد الشريك قال ابو القاسم رحمه الله اذا ثبت الاشهاد وقال ان مجبرا او سكت عن رفعه بعد الاشهاد

Copy Strong University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)